رسالة من مثقف سوري إلى معارض لبناني:

معجبون بثورتكم المخملية

فقراؤكم يتبضعون من دمشق ايضاً

واغنياؤنا يودعون اموالهم في مصارفكم...

أيها الصديق:

منذ ان استشهد الرئيس رفيق الحريري وأنا لا أتوقف عن مشاهدة التلفزيون. استوقفتني في البداية محطة "المستقبل" ثم جميع المحطات التي راحت تنقل التحشدات في ساحة الشهداء حتى سقطت حكومة الرئيس عمر كرامي. كنت أتفرج على الناس الذين كانوا يزورون الضريح. الناس بكل أنواعهم وأجناسهم ومعتقداتهم. لاحظت كيف ان الكثيرين يقفون متجاورين ويصلي كل منهم صلاته الخاصة. واحد منهم أخرج مصحفاً وراح يقرأ الآيات القرآنية على روح الشهيد بينما راحت الفتاة التي تقف إلى جانبه تصلي ثم ترسم الصليب على صدرها. يقفون خاشعين، كل بحسب عقيدته. لقد تغير اللبنانيون. أن يصلي أصحاب الديانات المختلفة كل حسب ديانته على شهيد واحد يعني ان الدنيا تغيرت وان اللبنانيين قد تغيروا. لقد تجاوزوا محنة "الهويات القاتلة" حسب أمين معلوف ودخلوا السياسة من بابها العريض. لستُ الوحيد هنا المعجب برفيق الحريري بل ان الكثيرين من أصدقائي يحبونه، فالرجل يستأهل أن يحب وعندما كنت أزور بيروت لأمر يتعلق بعملي ككاتب كنت أحرص على قضاء معظم وقتي، حين أفرغ من عملي، في "السوليدير". انني أحب هذه التحفة التي أعدتم بناءها برئاسة الشهيد الحريري وأشعر فيها برقيكم وذوقكم الرفيع. ليس غريباً ان نحب الحريري وليس غريباً ان يحب الناس في بلدي الثقافة اللبنانية وموسيقاها ومسرحها ومطربيها وصحفها ومحطاتها التلفزيونية. حتى ان الاعلانات التجارية في محطة الـ "اف ام" السورية تتم باللهجة اللبنانية الجميلة ولعلمك فان الكثيرين عندنا يسعون للحصول على اشتراك لدخول شبكة الانترنت بهدف قراءة الصحف اللبنانية خاصة "النهار" التي منعنا من الوصول اليها هنا. في مدينة حلب حيث أعيش وأكتب نتحدث بلهجة عامية تتشارك مع اللهجة اللبنانية بـ "الإمالة" أي اننا نقول "كتيب" عوضاً عن "كتاب" ونقول "ميشي" ونقصد "ماشي". هذا الاشتراك بالإمالة يجعلنا نقتخر بلهجتنا المحلية لأنها تتشابه مع لهجتكم المحبوبة في جزء منها. لقد دخلتم السياسة وأصبحتم تمارسونها. أصبحتم موالاة ومعارضة وهذا يعتبر أسّ السياسة ففي الاثنتين أناس من ديانات مختلفة ولكن لكل منهما توجهاتها. أنتم دخلتم السياسة بينما نحن نسيناها أو خرجنا منها ولا نعرف متى أو كيف نعود. صدقني، ليس غريباً ان نحبكم ولكن الغريب أن يشكك أحد بهذا. هناك أمر آخر، اننا نراقب الحشود بعشق في ساحة الشهداء وكأننا نحن الذين نتحشد. مشهد الحشود التي تلوّح بالأعلام اللبنانية ذات الألوان المحببة لن يُنسى وعندما تكللت هذه الثورة بالنجاح "الأول" باستقالة حكومة الرئيس كرامي شعرنا بأننا نحن أيضاً انتصرنا معكم. ولماذا لا نبتهج مادمتم تثورون على الأجهزة الأمنية مهما كانت وعلى تدخلات الآخرين. هل تريدون أن يخرج الجيش السوري من لبنان؟

فليخرج... ماذا يفعل هناك بعد أن أصبح المسلم والمسيحي والدرزي يقفون امام ضريح الشهيد يتلون صلواتهم المختلفة على روحه الواحدة؟ أنا لا أعتقد بأن الأجهزة السورية هي التي اغتالت رفيق الحريري ولكن كم من الأفعال قامت بها لكي توجه اليها الاتهامات بهذا الشكل ويصدقها الناس؟ لقد فرضت الأجهزة الوصاية عليكم. من حقكم ان تثوروا على هذه الأجهزة. نحن (جميع المثقفين السوريين) بكل انتاجاتنا الثقافية والفكرية والفنية نعتبر عند الأجهزة قاصرين ويجب أن تفرض علينا الوصاية.

حسب معتقدهم فإننا لا نفهم لا بالسياسة ولا بالوطنية ولا نستطيع أن نحل مسألة وطنية واحدة. هنا وصل الأمر إلى حد اغلاق الصالات الفنية بدون سبب واعتقال الناس وتقديمهم للمحاكمة العسكرية لا لشيء إلا لأنهم ذاهبون لحضور محاضرة ثقافية. نحن وإياكم إذن مفروضة علينا الوصاية وعندما نراكم تتحررون منها فاننا نشعر بالبهجة والحنين و... الأمل. ثورتكم المخملية والسلمية هي ثورتنا. نتربص من أجلها امام التلفزيون ونوقع العرائض إلى المسؤولين عندنا لكي ينسحب الجيش السوري من لبنان ويترك اللبنانيين يحلون أمورهم بأنفسهم فهم قادرون على ذلك. ولكننا نفاجأ ببعض الأحداث والشعارات فنشعر بأن هناك من يسحب منا سعادتنا. بدأت الأخبار تصل الينا تباعاً عن اعتداءات على المواطنين السوريين في سعدنايل وفي صور وان هؤلاء يختبئون في كل لبنان ولايظهرون إلا في الليل لشراء ما يقتاتون به لكي لايموتوا جوعاً. سمعنا عن قنابل صوتية القيت على بيوت بعض العمال وسمعنا عن توقف سيارات الاجرة ذات اللوحات السورية عن اجتياز الحدود لاعادة السوريين إلى وطنهم وارتفاع أجر مقعد في سيارة أو باص إلى أرقام خيالية. فالناس في خوف ويدفعون الغالي والرخيص من أجل الهرب في اتجاه الحدود. انني أرجوك وأرجو أصحابك ألا تسيئوا إلى شعورنا بالاعتزاز بكم. إلا أننا سمعنا تطمينات من الاستاذ وليد جنبلاط والآخرين حول الشعارات التي يجب ان يكتفي بها المحتشدون في ساحة الشهداء. أريد هنا ان أثبت بعض الحقائق فقد وقع بعض الكتاب في صحفكم اللبنانية في أخطاء كثيرة أثناء مطالبتهم بخروج الجيش السوري من لبنان قبل الصحوة الأخيرة وهذا ما أجج بعض المشاعر المعادية للمواطن السوري. فخروج الجيش السوري تحول إلى خروج للسوريين والثلاثمئة الف عامل أصبحوا مليوناً (هناك هوس لبناني برقم المليون) و الوظائف التي خطفوها من اللبنانيين ظهر بأنها أعمال "وسخة" حسب تعبير صحفكم تأنفون من القيام بها. إنهم فقراؤنا أيها الصديق هؤلاء الذين يقومون بأعمال التنظيفات وأعمال البناء والرعي والزراعة. هناك من تحدث أيضاً عن الخضروات والفواكه الشامية الرخيصة التي تغزو أسواقكم وتنافس بضائعكم. ولكن فقراءكم يغزون دمشق أيضاً يومي السبت والأحد من كل أسبوع لشراء الألبسة والبضائع السورية الرخيصة (بالنسبة إليهم).

الفقراء من كلا الطرفين بحاجة إلى البلدين حين تخرج القوات السورية وتنجح ثورتكم المخملية التي نتمنى لها كما قلت النجاح فهي أيضاً ثورتنا. الموز اللبناني الرخيص نشتريه في أسواقنا عوضاً عن أن ترموه في البحر فأنتم لا تأكلون مثل هذا النوع الرخيص. كل خميس وجمعة تنظم رحلات في كل المحافظات السورية الى لبنان لأبناء الطبقة الوسطى السورية لقضاء يومين في ربوع لبنان والنوم في فنادقها والخروج الى أسواقها لشراء البضائع الصينية الرخيصة التي يستوردها التجار اللبنانيون خصيصاً للزوار السوريين. أما أغنياؤنا فهم يودعون أموالهم في مصارفكم ويقومون كل اسبوع برحلة الى شتورا ثم الى بيروت للـ "شوبينغ" في أرقى محلاتها. أتذكر كيف أن صناعيينا ومصرفيينا قد هربوا بأموالهم الى لبنان في فترة الوحدة السورية المصرية ثم بعد آذار من عام 1963 وأنشأوا المصالح الاقتصادية هناك، كما ان اللبنانيين قد هربوا الى سوريا أثناء الحرب الأهلية. كثير من أهلنا لهم أقارب في لبنان وكثير من اللبنانيين لهم أقارب في سوريا استضافوهم أثناء الشدة ثم ردوا لهم الضيافة بأحسن منها حين اللزوم. لقد تثقفنا وانصقلنا على كتب "دار الآداب" و"دار العلم للملايين" وعلى مجلتي "الأديب" و"الآداب". أثرت فينا كتابات جبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وعشقنا فيروز ووديع الصافي وماجدة الرومي وحليم بركات، بينما يقوم شبابنا اليوم بترداد أغاني مارسيل خليفة وجوليا بطرس. نقوم بنشر كتبنا التي تمنعها الرقابة السورية في لبنان ونذهب في رحلات ثقافية الى بيروت لحضور العروض الجديدة لمسرح المدينة. لن نقبل، أيها الصديق، بأن تقوم الأجهزة الأمنية بوضعنا في مواجهة بعضنا البعض، فلتخرج (بكرامة) ولتتركك تنجزون ثورتكم الديموقراطية هذه التي تسحروننا بأناقتها ودعتها. كما أننا لن نرضى بأي شكل من أشكال العنصرية الموجهة ضدنا وضد فقرائنا مع علمنا ان تصرفات البعض منا هي التي أوصلت الأمور الى هذه الحال. دمت أيها الصديق وأتمنى لكم النجاح في مسعاكم الديموقراطي. (حلب)

يوم المرأة العالمي

الكوتا النسائية : حقوق المرأة ام حقوق...؟

يحمل اقتراح اقرار كوتا للنساء في البرلمان اللبناني المقبل المرفق بمشروع قانون الانتخاب قدراً كبيرا من التهريج السياسي السائد اصلاً على مسرح السياسية اللبنانية حيث يتحرك اللاعبون جميعهم على ايقاع طبول تقرع خارج حدود الكيلومترات المربعة الـ 10452.

تثير خطوة السلطة "التقدمية" هذه في الحقيقة الريبة اكثر مما تبعث على الارتياح لأن ثمة صحوة ضمير ذكورية مفاجئة تقاطعت مع حس ديموقراطي طارئ لمنح النساء حقوقهن السليبة وخاصة تلك المتعلقة منها بوصولهن الى مراكز القرار السياسي ، بمجرد اقتراح من هيئة نسائية او اكثر جرى التنبه له من بين عشرات الاقتراحات المودعة في ادراج وزارة الداخلية في وقت تشيع فيه عبارات من نوع " اكل الرؤوس" وتهديدات على نسق " منفرجيهم " او التلويح " بحرب اهلية اذا ما فازت المعارضة" في الخطاب السياسي اليومي للسلطة وموالاتها.

لم تكن مبادرة الحكومة الكرامية الى تنصيب النساء الاولى كما هو معلوم فقد بادرت هذه الحكومة الى تعيين وزيرتين فيها اندرج في اطار التوزيع الممكن للحصص وقد استخدمت هاتان الوزيرتان اللتان لا حول لهما ولا قوة في ميدان السياسية لاضفاء شئ من الايجابية على صورة الحكومة وحضورها في الوسط الشعبي.وسرعان ما حفظ اللبنانيون ومنذ الايام الاولى من عمر الحكومة اسمي اول وزيرتين في تاريخ بلادهم من دون سائر وزرائها المغموري التاريخ.

ثم جاءت قضية منح كوتا للنساء في البرلمان، في السياق السياسي عينه لتستخدم "قضية المرأة " ليس في تسويق حكومة بأكلمها هذه المرة بل لتسويق مشروع للانتخابات اثار ولا يزال جدلا واسعا بين الافرقاء. واذا كان من السهل استنتاج هذه الوظائفية من حدود وامكانات " الممارسة الديموقراطية اللبنانية " التي تحاول عبثا النجاح في ارساء محاصصة طائفية مقبولة من كل الاطراف فإن ما اسر به احد الوزراء المعنيين في مجلس من مجالسه الخاصة لزوار نافذين لا يدع مجالا لاستبعاد هذه القراءة اذ قال "بحنكة سياسية محدثة" ان طرح فكرة الكوتا هدفها الهاء البرلمان بنقاشات على هامش مشروع قانون الانتخابات المقترح..." والقصد هنا ليس بحاجة الى تفسير !!!

اما اذا انصفنا هذه السلطة نوعا ما وتوقعنا لها افتراضاً اهتمامات ابعد من " ربيع ساحة النجمة" فإنها ربما تريد ان تبعث بتوزير نساء وافساح المجال " لأخيارهن " في الوصول الى البرلمان ، بالرسالة الايجابية المتاحة حاليا لمشروع الديموقراطية الاميركية الوافد الى المنطقة والذي يولي اهتماما بتطوير وضع المرأة. خاصة أن لبنان الذي يبدو من الدول الاكثر " انفتاحاً " في العالم العربي لا يحتل موقعا ريادياً في توزير النساء ولا في ايصالهن الى الندوة النيابية وقد سبقه في هذا المجال العديد من الدول العربية الخليجية والمغربية كما العديد من دول الجوار العربية كسوريا والاردن والسلطة الفلسطينية...

وامام هذا الواقع لا تبدو المواقف المتخذة ضد الكوتا او معها سوى حجب لقضية الكوتا في واقع لبنان الخاص حيث من السخرية بمكان ان ينقسم المهتمون بهذا الاقتراح بين جمعيات نسائية وقوى حزبية وشخصيات ، على قاعدة الفكرتين المبدئيتين المتصارعتين عالميا في هذا المجال الاولى تعتبر ان الكوتا هي خطوة موقتة واولية لدفع المرأة قدما الى مزيد من المشاركة والانخراط في الحياة العامة بميادينها المختلفة، والثانية ترى أن فكرة الكوتا تتنافى ومبدأ المساواة بين البشر وبالتالي على المرأة ان تنتزع مكاسبها وتكرسها بنضالها وعطاءاتها وان استلزم الامر وقتا اطول ، ذلك ان هذا "الصراع " لا ينفصل عن قضايا الديموقراطية والمساواة وحقوق الانسان فيستمد منها حججه وتكون هي في الوقت نفسه غايته ومبتغاه.

فهل يصح ذلك على طبيعة لبنان السياسية وهل يصح كذلك على معظم الدول العربية المتنوعة في اشكال توتاليتاريتها ؟ الا يكرس الايحاء بالمساواة عندنا والسعي لتحقيقه بين كافة شرائح المجتمع حقيقة غياب هذه القيمة ؟ واذا كان حضور المرأة في البرلمان لا يمكن ان يأتي في سياق التحقيق الممكن للمساواة فما معنى حضورها اذا؟!!!

ثمة من يجد معنى لهذا الحضور في السياسية اللبنانية نفسها ويرد على هذا التساؤل بآخر: اذا كان البلد " محروماً" الا من المحاصصة فلماذا تبقى النساء خارجها ؟ وما الذي يتغير اذا تمثلت السطة او المعارضة بنساء او برجال ؟ وما همّ اذا كان التمثيل النسائي من ضمن لوائح " الذكور" المتنافسه ؟ او تنافسا بين سيدات طموحات وزوجات لكبار المسؤولين والسياسيين ؟. وربما يذهب في التصعيد اكثر ليقول: لماذا يوزر او يرشح الى منصب نيابي رجل مغمور او جاهل او تابع... ولا توزر او ترشح الى مجلس النواب امرأة بهذه المواصفات ؟ انه النقاش الحقيقي الذي ينبغي ان يدور في لبنان لانه الاقرب الى مبدأ المساواة على الطريقة اللبنانية...

ليس في المنطقين حكما ما هو خاطئ انهما يقودان باجتماعهما ببساطة الى اللاموقف من الكوتا باعتبارها اقتراحا وثيق الارتباط بـ"قضية المرأة " في لبنان وفي هذه المرحلة السياسية بالتحديد بل من كونها زيادة فحسب على عدد نواب البرلمان يجني من ثمار " نوعها " المستفيدون من رجال الحكم والمستفيدات " المولودات وعلى "عربتهن نمرة زرقاء"...

وعندها ينبغي ان تنتقل الاسئلة والمواقف من دائرة تحرير المرأة او من مسار هذا التحرير الى دائرة تساؤلات "اضيق " عن معنى زيادة عدد النواب في البرلمان لدولة ترزح تحب عبء مديونية كبير ؟ وهل هناك من دواع سياسية تمثيلية توجب ذلك؟ اجابة في رسم نواب البلد و"مسؤوليه"...

رولا ابوشقرا

"الكرامة" في الخدمات الصحية

كان العام 1857 وكانت بذور أول اصطفاف لحركة نسوية في مدينة نيويورك، حيث قامت مجموعة من عاملات النسيج بالإضراب احتجاجاً على ظروف عملهنّ المأسوية. ألهم هذا التحرك العديد من القوى الإجتماعية والسياسية في أوروبا، ومنها الناشطة الاجتماعية الالمانية كلارا ريتكن التي اقترحت عام 1915، يوماً عالمياً للمرأة يسطّر نضالاتها.

أثمر التحرك عام 1977 تبني الأمم المتحدة لقرار يدعو الدول الاعضاء لتخصيص يوم رسمي للاحتفال بحقوق المرأة والسلام العالمي. أصبح 8 آذار "يوم المرأة العالمي" يوماً رسمياً في غالبية البلدان مشكلاً فرصة سنوية لمراجعة وضع المرأة ولصوغ السياسات والاجراءات والأنشطة التي تعززه، وترفع الغبن اللاحق به، والتمييز ضده في مختلف المجالات، وغالباً ما تزدحم النشاطات وتتكرر، وتتداخل الأولويات (الخاصة!)، ويغيب التنسيق والمتابعة مما يفقد هذه المناسبة زخمها المرتجى.

وقد يتراءى للبعض ان وضع المرأة في لبنان لم يشهد إختراقاً ملموساً في اتجاه تبني الحقوق ومحاربة التمييز، وبالتالي كان موضوع حقوق المرأة يُستحضر كطقس احتفالي لا يمتّ الى جوهر (لبّ القضية) واقتناعاتها، لا من قبل المستحضرين ولا على نية الحاضرين. ذلك ان غالبية الغارقين في هذه الاحتفالية لا يمتلكون سلوكيات تنم عن إحترام المرأة وطموحاتها، لا هي في هرم السلطة أو الاحزاب (إلا بالوراثة) ولا في قمة الادارة (الا بالصدفة) ولا في مواقع القرار المختلفة. والأهم من ذلك ليست في اولويات برامج عمل القوى السياسية والمجتمعة إلا في ما يحفظ تلاوين الشعارات (إصلاح، تنمية، عدالة، شباب وإمرأة).

يعود ذلك غالباً الى حركية المجتمعات وتطورها. فلطالما تدرّجت مسائل حقوق المرأة وانصاف اوضاعها ضمن سياق دينامي لتحديث العملية السياسية والاجتماعية وتعزيز الديموقراطية، كثافة أساسية شاملة تبدأ في التربية المنزلية وتنتهي في صناعة السياسات على خلفية نشاط المجتمع المدني وتحفيزه. هذا ما أصاب دول اوروبا واميركا الشمالية ليصبح التعاطي مع الأفراد قائماً على اساس المواطنة وليس على اساس الهوية البيولوجية والنوع الاجتماعي (الجندر)، فغابت إشكالية الموضوع.

لا نفع على ذلك في بلدان تشبهنا لإنتفاء تلك الثقافة ولإنعدام حضور "المرأة" كموضوع مفصلي في ترقي حياتنا العامة.

ولا عجب إذن ان تترنح "المسألة النسوية" في مختلف ابعادها تحت وطأة "ذكورية" مجتمعاتنا وأفكارنا، وخلف ستار التشابك بين قوى المجتمع النافذة.

سنقارب الموضوع من زاوية الصحة (نطاق اهتمامنا)، وتحديداً "التمييز الصحي" اللاحق بالمرأة في لبنان وغيره من البلدان. أضحى "التمييز" محور بيانات وأبحاث، ونشاطات المنظمات الدولية والهيئات المعنية في اكثر من مقام (يوم المرأة العالمي، اليوم العالمي للصحة، المؤتمرات الدولية). ترى هذه الهيئات ان المرأة أقل قدرة من الرجل للوصول الى خدمات الرعاية الصحية والانجابية، واقل قدرة على التحكم بقدرها الانجابي، وأقل إدراكاً ودراية، لمشكلاتها الانجابية والجنسية وأكثر قابلية للاصابة بالايدز والالتهابات الجنسية والعقم وآلام الظهر والمفاصل، وأمراض القلب والاضطرابات النفسية والغذائية.

وعليه فإن النسبة أعلى لتشخيص المرأة في ما يتعلق بمشاكل السمنة والبدانة، والإكتئاب والانهاك الجسدي والبهاق العصبي (Anorexia Nervosa)، ناهيك عن "إغراء" المرأة كمستهلك طبي/صحي بتلقف كل أنواع عمليات التجميل والشد والشفط و"اعادة إعمار" القوام. وإن كان بعض هذه العمليات ذا دواع صحية/نفسية في بعض الأحيان، فإنها في أحيان أخرى موضة استهلاكية تُصر على "سلعنة" المرأة.

ويقدر معدل الانفاق الشخصي (كون التأمين لا يشملها) على هذه العمليات والاجراءات ما يفوق موازنة عدد من الدول الكادحة وبينها لبنان. وان كنا نربأ بأنفسنا عن التدخل في قرارات تتخذها المرأة في شأن صحتها وشكلها (فهذا شأنها) فإننا لا يمكن ان نتجاهل قوة "المركب المجتمعي" و"القطاع الطبي الصناعي" أمام ضعف قوة المرأة في اتخاذ قرارات سليمة وصائبة في هذا المجال.

هناك مؤشرات عديدة تدل على ضآلة قوة المرأة وإمكاناتها في المشاركة في رعايتها الصحية الجيدة والوصول إليها. ففي لبنان مثلاً بين 10 – 15% لا يستعملن خدمات رعاية الحمل مطلقاً (اليونيسيف)، و30% لا يستعملنَّ وسائل تنظيم الخصوبة ولا يتمكن من استعمالها، ومثلهنَّ ايضاً لا يدركنَّ إن كانت بعض عوارضهن الانجابية "مرضية" أم "طبيعية". وغالباً ما تُستشار الاسرة والعائلة لإصدار قرار يتعلق بصحة المرأة وإنجابها.

يضاف الى ذلك مكوّن "الكرامة" في رزمة الخدمات الصحية الجيدة، كما أشير اليه في مؤتمر كلية الصحة العامة في الجامعة الاميركية في بيروت كانون الاول، والمتزايدة أهميته في استخدام الرعاية الصحية من حيث قدرة المرأة على الوصول الى الرعاية، ومعاملتها بجدية وكرامة من جانب العاملين، لجهة استقبالها، مدة انتظارها واحترام خصوصياتها وسريتها ومواطنيتها. وللتعاطي مع هذه المسألة (الرعاية الصحية) تؤكد منظمة الصحة العالمية على أهمية الأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية (القدرة الانفاقية)، والثقافية (خصوصية المرأة وادراكها لصحتها)، والاجتماعية (تحاشي التنميط الاجتماعي)، واللوجيستية (الوصول للخدمة، الانتظار، ساعات عمل المركز، توافر الأدوية) وغيرها لتشجيع المرأة وترغيبها في استعمال الخدمات المتوافرة للحد من تفاقم مشاكلها وازدياد عبئها لاحقاً على سلامتها وسلامة أسرتها.

يأتي كل ذلك في وقت ازداد فيه معدل عمر المرأة من 45 الى 82 عاماً، وبرزت فيه مسائل صحية جديدة وجدية تتعلق بالعمر المتقدم والشيخوخة والصحة العقلية/النفسية وانقطاع الطمث وسن الآمان والصحة الجنسية والبدانة وأمراض الثدي والرئة وغيرها. تحديات لا يسأل عنها القدر البيولوجي للمرأة فقط، ولا "الكهنوت الطبي" وطقوسه، بل ثقافتنا المجتمعية والسياسية وسلوكاتنا اليومية، وهذا الكم الهائل من هيئات المجتمع المدني النسوية وغير النسوية، بما يكفل العمل المتواصل الجدي والجريء لإنتاج ثقافة جديدة خالية من التمييز ضد المرأة حتى في صحتها.

كما يؤمل عدم إقحام موضوع المرأة بشكل موسمي كشعار أو إعلان، أو فسحة ديكور لا يُسمن قضية المرأة بانجازات دسمة وبارزة، ولا يغني النساء من جوع الحرمان والتمييز والتهميش. وكل عام ونساء بلادي والعالم بألف خير.

فيصل القاق